

فأقول وجب ولو ذكر قول بالرفع وما بعده بعد قوله الفعل بما فعل بنحو  
لكانه أولى وسلم المتيقن من التعقير فإنه قطع ابتلاء عن الأفضلية وما كان  
مضافاً إليه جزمه في قول قالوا هي ما تضمنت جزم السير من الأحكام كذا في  
الغري وهو هذه الجهة وقعت فيها لانتهاج الشيخ قبل قوله وحصة وكأنه  
سهم قولنا نحن لأنها تعرب للرخصة والظن لها ذكيرة لذكور غيرها  
توضيحاً وانسب حلف تفسير بقوله الحق من حقك بالضم معناه ان  
الطلاق اسم الرخصة على غيرها النسب من الأخر والسمية توصف بالمناسبة  
لاصحة حق المولى اذا ثبت اي احدهما في كونه حقيقة أقوى من الآخر لانه  
كونه المسمى حقيقة في معنى لا يقبل التسلية حتى يكون أقوى وأولى  
المعنى المسمى الآخر في المنزلة الجارية اي بعد حقيقة الرخصة من الآخر  
اي هو مل معاملة الملب في رفع سقوط المواخذة سائرة الرفع ما يقال  
انه الاستباحة مع قيام المحرم وكيفية توجب اجتماع الصدقين وهما الحجة  
والاباحية في شيء واحد **قول الله** مع قيام المحرم وهو الدليل المسمى للمحرم  
واحترازه عن مثل الصيام في الظاهر عند فقد الرقبة فإنه استباح  
لعذره وهو فقد الرقبة ولكن لا مع محرمه وهو ملكه **قول الله** كما لمكره اي  
بالقطع او القتل كما في التوضيح **قول الله** برخصه الاطلاقاً حقيقة فيفسد  
عند الاستئصال صورة ومعنى اما صورة فيقترب البنية واما معنى في هو  
الزوج وفي الأقدام عليها لا يفوت حق الله تعالى معنى الاله التي الأصل في  
هو الصديق فإنه **قول الله** وانما رخصه اي برخصه وهو صحيح  
مقيم فإنه برخصه القطر فلا يفوت حقه صورته ومعنى كالي بدل  
حقة الله تعالى يفوت الي بدل وهو الفضا قيداً فيم لأنه لو كان مريضاً  
او مسافراً لا يكون رخصه هذا القم لأنه لو لم ينظر حتى قتل كانه أماً  
لأنه لما أجمع له الاطلاق صار رخصته حقه كسعيها **قول الله** ويترك  
الكتاب في معطوف على المحرم لانه لا يكرهه أو ما لا يكره  
الكتاب بزيادة الحاق وبتنفيذ المثال على انه المراد بقيام المحرم ان

مولاهم

قول الله

مولاهم

مولاهم

مولاهم

مولاهم

ترجع

ترجع المحرمة الى الفضا والى الذي تركه في الملوك **قول الله** اي المحرمه قال في العزيم  
ان خير بانه ترك الحاقه على نفسه الامر بالمعروف احبني من مسالة المحرم  
فارجع هذا الصير الى المحرمه مع وجود ذلك احبني في الدين تركه لا يخفى  
والذي يظهر ان يرجع الحاقه على نفسه ويحتمل ان يكون مراد الله  
ايضاً ذلك بناء على كونه الحاقه على الصغرى في هذه الصورة من حيث الأثر  
**قول الله** وتناول المضطر بالمعطوف على المحرمه لانه لا يكرهه هنا  
ويجوز التمسك مع التمسك بالانطلاق في الغيرة إشارة الى انصوص اللذة  
على اولوية الاحتذاء بالعمامة وانا ووردت في العبادات وفيما يرجع الى  
اشرا الذي لكان حق العباد ايضاً كذلك قياً سأل عليه لما في ذلك من اظهار  
الصلح مع الدين ببدل نفسه في الاحتساب عن العورات ولذا قال المفسر  
فيه كانه ما جاز لان منشاء استغناء كذا في الملوك **قول الله** برخصه في ذلك  
لانه حق الغيرة لا يفوت الا صورة الاحتذاء بالعمامة **قول الله** ليدل نفسه  
لأفان حقه استغناء اي لتفويت حقه صورة ومعنى رخصته في  
صورة ومعنى فكلها جاز في سائر الأجزاء كونه استغناء فكان  
شهادته كجائز للمهادمة الكفار **قول الله** استغناء الحزبان خذ جليلين  
من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال لاحدهما ما تقول محمد قال رسول الله  
قال فما تقول في قال لبيك ايضاً فخلاه وقال الآخر ما تقول محمد قال  
رسول الله قال فما تقول في قال لبيك ايضاً فخلاه فقال الآخر ما تقول محمد قال  
فقله فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لبيك ايضاً فقال اخذ  
برخصته استغناء واما الثاني فقد صدر بالحق مخنياً كذا في الملوك  
**قول الله** فلذا كان دونه الاول أي كونه الحكم وهو جوب الصوم في المثال  
المذكور في حق الوقت ذوال العذر واما وجوبه حقيقة في حيث  
اد السبب وهو شهوة الشهوة **قول الله** وهو شهوة الشهوة اي في مثالنا  
المذكور والاد الفهم في سببه هانئ الى التوسل بالصغرى في حله وهو  
اعم فهو الشهوة في فرد سببه **قول الله** وترددت الرخصة بالرجوع